الأمم المتحدة

A/69/1028–S/2015/704

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
14 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البندان ٣٣ و ٣٨ من جدول الأعمال
التراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالة مؤرخة ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مع بالغ القلق لألفت انتباهكم إلى حقيقة أن القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا قامت في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بفتح النار من مواقعها في الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان مستهدفة عن عمد حفل زفاف في قرية غابانلي في منطقة ترتر. وقد أصيب على إثره ثلاثة مدنيين، بينهم طفل واحد بجروح.

ويشكِّل الاستهدافُ المباشر المتعمد للمدنيين حالةً صارخةً من حالات انتهاك أرمينيا للقانون الإنساني الدولي، كما يشكل جريمة حرب بموجب القانون الجنائي الدولي.

وللأسف، ليس ذلك الانتهاكُ ظاهرةً جديدة. فقد ارتكبت أرمينيا خلال عدوانها المتواصل على جمهورية أذربيجان العديد من الجرائم ضد المدنيين: الهجمات العشوائية ضد المدنيين وقتلهم، وأخذ الرهائن واحتجازهم، والمعاملة اللاإنسانية لأسرى الحرب والرهائن وإعدامهم، والتطهير العرقي في الأراضي المحتلة. وكان من أبشع تلك الجرائم المذبحةُ التي تعرض لها السكان المدنيون في بلدة خوجالي، والتي أسفرت عن مقتل المئات، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن.

250915 220915 15-15566 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولم تكن تلك الجرائم عملاً معزولاً أو متفرقاً، وإنما كانت جزءاً من السياسة المنهجية والمتعمدة التي تتبعها أرمينيا لممارسة الأعمال الوحشية على نطاق واسع، والتي تكمنُ في صميمها الأفكارُ البغيضة للتفوق العنصري، والتمايز العرقي، والكراهية، والتوسع الإقليمي.

وتشير الوثائق المعتمدة من قِبل المنظمات الدولية صراحة إلى الجرائم التي ارتكبتها أرمينيا باعتبارها انتهاكاً صارخا للقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد أدان مجلس الأمن بصورة خاصة، في عام ١٩٩٣، في قراره ٨٥٣ (١٩٩٣) الهجمات على المدنيين وقصف المناطق المأهولة بالسكان، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء تشريد أعداد كبيرة من المدنيين في أراضي جمهورية أذربيجان.

ويثبت الانتهاك الدائم لنظام وقف إطلاق النار وإخضاع السكان المدنيين للهجمات المسلحة، بكل وضوح أن أرمينيا ليست مهتمة في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وأن نيّتها الحقيقية هي الاستمرار في احتلال أراضي أذربيجان والحفاظ بكل الوسائل على الوضع القائم حالياً.

وعلى الرغم من أن حماية المدنيين تحتل الصدارة في جدول أعمال مجلس الأمن، وأن المجتمع الدولي يسعى إلى تعزيز الحماية وتقليل الخسائر، فإن أرمينيا، ما زالت تمارس، في انتهاك كامل لالتزاماتها القانونية الدولية، سياستها المتمثلة في القتل المستهدف وتشويه السكان المدنيين. ولا بد من العمل على وقفها.

ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات حاسمة لوضع حد لاستمرار عدوان أرمينيا على جمهورية أذربيجان، وللإفلات من العقاب الذي تتمتع به منذ عقود.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٣ و ٣٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار علييف
السفير
الممثل الدائم